اقتصاد

فوق الطاولة

مخاوف وزير المال غير مبررة

علي هاشم

ليس من الحكمة في شيء أن يجادل المرء وزيرا للمال في قضايا نقدية، إلا أن كلاما قاله وزيرنا على هامش مؤتمر المصارف قبل أيام، يعزز التشاؤم حيال الإستراتيجيات الحكومية لمعالجة التبدلات العميقة التي طالت البنيان الاجتماعي الوطني من باب الاقتصاد والدخل.
في كلمته خلال المؤتمر، أضاف وزير مالنا «تبشيرة» جديدة أخرى بـ«ولادة قريبة لمؤسسة ضمان القروض» التي ما زلنا نتلقى «تباشير» قدومها المرتقب للعام الثاني على التوالي بينما الآمال العريضة المعلقة عليها لوقف التدهور المستمر في عدالة توزيع الثروة والمداخيل الاجتماعية التي دكتها الحرب في صميمها، ستبقى لردح آخر من الزمن مصلوبة على كلمة «قريبا» التي تحولت- بحكم العادة- إلى مبرر مانع للنقد عن التأخر اللا مسؤول في إنجاز واجب حكومي ما، ورغم ذلك، فليست المشكلة هنا فقط، بل في الشرح الضبابي الذي قدمه الوزير حول أسباب تأخر منح قروض مصرفية استثمارية بما فيها تلك الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، منحياً باللائمة على «السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف سورية المركزي» وتساوق «المنهجية» الاقتصادية الحكومية معها عبر الامتناع عن طرح كتل نقدية كبيرة في السوق «لأنها تؤدي إلى ارتفاع نسب التضخم».. إن كانت «الحجة» التي قدمها وزير المالية مبرراً للامتناع عن إطلاق قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعبر فعلا عن مخاوف حكومية نقدية جدية، لا مجرد تكتيك إعلامي يبرر التقاعس الحكومي عن إيجاد مخرج مناسب لتمويلها، فهذا أمر يستوجب النقد، ذلك أن «كنه» المشاريع ذات التصنيف الصغير والمتوسط يتجلى في قدرتها المذهلة على امتصاص قسط من نسب التضخم، لا العكس كما تعتقد الحكومة!..
فمن سمات تمويلات المشاريع الصغيرة أنها تندفع في قنوات جديدة تتجاوز مراكز الأسواق والحركة التجارية التقليدية نحو أسواق جديدة غالبا ما يتم تصنيفها على هامش التداول النقدي لعدم وجود سلع منتجة أو مستهلكة ضمنها، وبطبيعة الحال، ونظراً لظروف الإنتاج التي خلفتها الحرب، فثمة كتلة لا بأس بها من السلع الحية «نظريا» في أسواقنا، لكنها ميتة «عملياً» لعدم القدرة على استهلاكها أو لانتفاء الحاجة إليها، ومنها -على سبيل المثال- العدد الصناعية والحرفية وكذلك المواد الأولية المحلية ذات القابلية للتحويل وتدعيم قيمتها المضافة، فهذه السلع، ورغم إمكانية تصنيفها نظريا كجزء من الكتلة السلعية الموازنة للكتلة النقدية في الأسواق، إلا أن عدم استهلاكها مباشرة أو في سياق عملية إنتاجية أخرى، يفسر جانباً من الخلل القائم بين الكتلتين «النقدية / السلعية» المسؤول الأول عن اندفاع نسب التضخم صعوداً.
أحد الأدوار الحكومية الممكنة هو في تنشيط استهلاك تلك السلع «الموجودة مع وقف التداول» عبر دعم وتمويل الصناعات الصغيرة.. وبالطبع لا تحتاج الحكومة لمن يرشدها إلى ذلك، بل لمن ينتقد تراخيها في السعي إليه.

أرقام بالألوان.. بانوراما ٢٠١٥ وتوقعات ٢٠١٦

«الأخضر» يرتفع ٨٥٪ أمام الليرة مخالفاً لوعود الحكومة.. ولا من يحاسب!

علي نزار الآغا

لم يكن عام ٢٠١٥ عاماً جيداً لليرة السورية، مقارنة بباقي سنوات الحرب، إذ ارتفع الدولار مقابل الليرة السورية (نتيجة ضعف قيمة الليرة) بأكثر من ٨٥,٧٪، مقارنة بنحو ٤٤,٨٪ في عام ٢٠١٤ ونحو ٥٥٪ في عام ٢٠١٣.
ورغم كل التفاؤل في التوقعات، والوعود التي أطلقها مصرف سورية المركزي لإعادة الليرة إلى قيمتها الحقيقية، انجرفت لأسعار من ٢١٠ ليرة للدولار بداية العام إلى قرابة ٣٩٠ ليرة، علماً بأن الدولار كسر حاجز ٤٠٠ ليرة لعدة أيام هذا الشهر.
وحتى رسمياً، أصدر مصرف سورية المركزي ما يزيد عن ٢٨٥ نشرة خاصة بالمصارف وشركات الصرافة خلال عام ٢٠١٥، رفع فيها سعر صرف الدولار أمام الليرة بأكثر من ٧٠٪.
واللافت للانتباه خلال تعاملات هذا العام، اشتداد وطأة المضاربة في السوق، واتساع نقاط الضعف في السياسات الحكومية التي شكلت ممراً آمناً للدولارات باتجاه السوق السوداء، دون وجود أي حل حاسم، بل على العكس من ذلك، لاحظنا انسياقاً للسعر الرسمي للدولار وراء الأسعار غير الرسمية، في فترات طويلة هذا العام.
ومن نقاط الخلل في سياسات الحكومة، تجاهل الطلب التجاري الحقيقي على الدولار، والخلل في تمويل موافقات الاستيراد من قبل المركزي، ولجوء التجار إلى السوق السوداء، واتساع ظاهرة التهريب التي تضغط على الدولار أمام أعين الحكومة، ما يجعل ترشيد الاستيراد بلا فائدة عملياً، أو بابا لاسترزاق البعض، إضافة إلى الأخطاء في بعض القرارات الحكومية في القطع المالي مثل حركة الدولار في قطاع التأمين، وتحديد أسعار بيع الدولار التدخل وعدم تحديد سعر للشراء من المواطنين قريب منه، ولا ننسى اللعبة الكبرى التي يديرها كبار المضاربين في السوق لجني الأرباح على حساب فقر المواطن وضعف اقتصاد الوطن.
مع التأكيد على أننا نقدّر تدهور الإنتاج الذي يعتبر القاطرة الرئيسية لسعر الصرف، لذا نتحدث عن سعر صرف حقيقي يعكس جميع العوامل المؤثرة في سعر الصرف، ويأخذ في الحسبان تدخل الدولة وقدرتها على ضبط السوق، ولنا في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ دروس، عندما ارتفع الدولار إلى ٣٣٥ في ٩ حزيران ٢٠١٣ ثم انخفض وأنهى العام عند ١٤٥ ليرة.واستقرار الدولار لأشهر عند مستوى ١٧٠ ليرة.
ونسأل: هل ستعيد السنة القادمة سيناريو الـ٢٠١٥ في سوق الصرف، أم سوف ينتبه المعنيون أخيراً إلى خطورة الملف، لتبدأ المحاسبة الحقيقية؟ هذا ما نتركه للأيام القادمة.

قصة «الأصفر»

ارتفعت أسعار المعدن الثمين في الأسواق المحلية نحو ٧٠٪ خلال عام ٢٠١٥، إذ أنهت تعاملات الأسبوع عند ١١٨٠٠ ليرة لغرام ٢١ قيراطاً، الذي أنهى تعاملات العام الماضي عند ٦٩٥٠ ليرة.
وخالف الذهب محلياً اتجاهه العالمي خلال عام ٢٠١٥، إذ هبطت أسعار الذهب في السوق الفورية ٩٪ مسجلة خسائر للعام الثالث لأسباب أهمها التوقعات بأن يرفع البنك المركزي الأميركي أسعار الفائدة وهو ما حدث بالفعل هذا الشهر.
ويعود سبب الارتفاع الكبير في أسعار الذهب محلياً إلى ارتفاع سع صرف الدولار أمام الليرة السورية نحو ٨٥,٧٪ خلال عام ٢٠١٥، وذلك في التعاملات غير النظامية، وبنسبة أقل في سعر الصرف المستخدم من جمعية الصاغة لتسعير الذهب. إذ تلجأ الجمعية لاعتماد سعر صرف وسطي للدولار بين السوقين النظامية وغير النظامية.
هذا وأظهرت بيانات مجلس الذهب العالمي الصادرة من أيام أن سورية حافظت على احتياطياتها الذهبية حتى تاريخه دون تغيير، إذ يوجد لدى المصرف المركزي ٢٥,٨ طن ذهب، وهذه البيانات محدثة منذ شهرين.
وفي سياق آخر، تباينت توقعات أسعار الذهب خلال العام القادم، فبينما توقع المحللون في مؤسسة طومسون رويترز تراجع أسعار الذهب إلى أدنى مستوياتها في خمس سنوات هذا العام، مواصلة خسائر العامين الماضيين قبل أن تنتعش في ٢٠١٦ بفعل تعافي الطلب في آسيا، تخالفهم بيانات وكالة التوقع الاقتصادي -التي اطلعت عليها «الوطن»- والتي تفيد بانخفاض أسعار الذهب في عام ٢٠١٦ إلى مستويات جديدة دون ١٠٠٠ دولار للأونصة، وأن يسجل أدنى مستوى منظور عند ٩٢٨ دولاراً للأونصة في نهاية عام ٢٠١٧، دون أن يرتفع سعر الأونصة صوب ١٠٠٠ دولار حتى عام ٢٠٢٠.

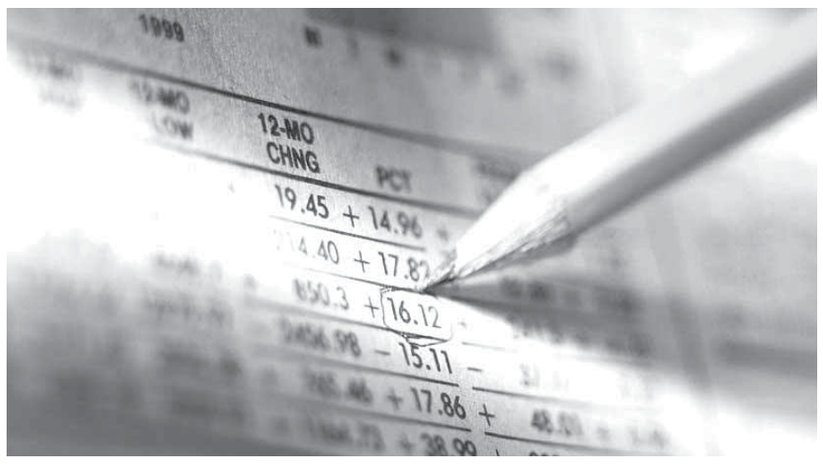

بورصة دمشق: عام الحيطة والحذر

يبدو أن أفضل وصف للعام ٢٠١٥ في بورصة دمشق هو عام الحيطة والحذر. إذ لم يرغب مستثمرو البورصة بتكرار تجربة الأداء الإيجابي للعام ٢٠١٤ الذي بث تفاؤلاً في الأوساط المالية بعد أن تجاوزت تعاملات الأسهم ٣,٣٤ مليارات ليرة سورية، فاقتصرت تعاملات العام الحالي على نحو ١,٢ مليار ليرة سورية، بالنسبة لجميع الصفقات العادية والضخمة وما بيع في المزادات.علماً بأن الأسعار لم تنخفض بشكل ملموس هذا العام، كما أن عدد الأسهم المتداولة هذا العام بلغت نحو ٨ ملايين سهم مقارنة بأكثر من ٢٥ مليون سهم في العام الماضي.
ويبدو أن انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين إثر الارتفاع الملموس في معدلات التضخم حدّت من قرارات المستثمرين للتوجه نحو الأسهم، إضافة إلى نشاط التعاملات في أسواق الصرف، الذي جذب إليه اهتمام الكثير من أصحاب الرساميل، رغم ارتفاع درجة المخاطرة فيه، بحثاً عن عائد أعلى على رأس المال.
ومن الملاحظ خلال مطالعة البيانات التراكمية لقيم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية هذا العام، بروز ظاهرة التركّز بشكل فاقع، إذ حظيت أسهم خمسة شركات مدرجة من أصل ٢٤ شركة؛ بأكثر من ٧٥٪ من قيمة تعاملات عام ٢٠١٥، هي الشركة المتحدة للتأمين، وبنك سورية الدولي الإسلامي، وبنك قطر الوطني، وبنك عودة، وبنك البركة.
في المقابل اكتفت أسهم لـ١١ شركة بنحو ٣٪ فقط من التعاملات، علماً بوجود أسهم لم تجر عليها ولا صفقة هذا العام، بسبب ظروف الحرب، كشركة نماء الزراعية.
أما بالنسبة لمؤشر السوق، فقد حافظ على تماسكه النسبي للعام الثاني على التوالي، فلم يفقد أكثر من ٥٪ من قيمته هذا العام، على حين كان قد زاد بنسبة ١,٧٤٪ عام ٢٠١٤.

> «الأصفر» يرتفع ٧٠٪ محلياً في ٢٠١٥ واحتياطاتنا مستقرة عند ٢٥,٨ طناً
>
> أسعار النفط ومشتقاته انخفضت عالمياً وارتفعت محلياً

توقعات «الأسود»

هبطت أسعار النفط عالمياً إلى أقل من النصف في ١٨ شهرا وهوت إلى أدنى مستوياتها في ١١ عاماً عند ٣٦,٠٤ دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الماضي. وساهم هذا الانخفاض في تعزيز الطلب على الخام في الأمد المتوسط.
في هذه الفترة ارتفعت أسعار المشتقات النفطية في سورية عدة مرات، حتى أصبحت تباع بأسعار قريبة من تكلفتها للمواطن، بل وقد تحقق أرباحاً في بعض الفترات، يأتي ذلك بسبب ارتفاع كلفة استيراد المشتقات بالليرة السورية، نظراً لانخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، وبدلاً من لجوء الحكومة إلى تحمّل هذه التكلفة الزائدة، نقلتها إلى المواطن، وخفضت من الاستيراد بشكل ملحوظ خلال الأعوام الماضية، عملاً بما أسمته الحكومة «عقلنة الدعم»، ما ساهم في نشاط الأسواق السوداء، وأسواق البدائل كالحطب. وهنا نسأل: هل ستستمر الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية رغم التوقعات بانخفاض أسعارها عالمياً، وهل ستزيد من الاستيراد للحد من السوق السوداء؟ علماً بأنها سعّرت برميل النفط وفق السيناريو المتفائل في موازنة ٢٠١٦ بنحو ٧٠ دولاراً، ما يعني عائدات إضافية متوقعة للخزينة. وتوقع بنك غولدمان ساكس استمرار السعر بالانخفاض حتى ٢٠ دولاراً للبرميل.الأمر الذي سخر منه المدير التنفيذي لشركة BP بون بيكينز في حديث لقناة CNN الأميركية، متوقعاً أن يرتفع سعر برميل النفط ليبلغ ٧٠ دولاراً خلال أشهر، مؤكداً أن توقعات غولدمان ساكس مخطئة للغاية..
بدورها، تفيد بيانات وكالة التوقع الاقتصادي -التي اطلعت عليها «الوطن»- بأن أسعار النفط سوف تتراوح بين ٣٨ و٢٧ دولاراً للبرميل خلال العامين القادمين (٢٠١٦- ٢٠١٧).

وزير العدل يقترح تخفيض عمولات المحامين المتعاقدين مع المصارف

محمد راكان مصطفى

بيّن وزير العدل لرئاسة الحكومة أن مشروع القرار الخاص بتحديد أتعاب المحامين المتعاقدين مع المصارف، يتضمن أتعاباً شهرية تصرف للمحامي لتغطية عدم قيامه بتحصيل أموال المصرف المتعاقد معه، ما يجعل النسب المذكورة في مشروع القرار مرتفعة نسبياً.
واقترح في كتابه الموجه إلى الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء، أن تكون النسب ٧ بالمئة للمبالغ المحصلة حتى ٥٠٠ ألف ليرة سورية، و٥ بالمئة للمبالغ المحصلة من ٥٠٠ ألف ليرة سورية وحتى مليون ليرة سورية على ألا يقل المبلغ عن خمسة وثلاثين ألف ليرة سورية، و١ بالمئة للمبالغ المحصلة من مليون فما فوق على ألا يقل المبلغ عن خمسين ألف ليرة سورية.
وبين الكتاب- الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه- أنه من دون هذه الإضافة فإن المحامي الذي سيحصل مليون ليرة ستكون أتعابه أقل ممن يحصل تسعمئة ألف ليرة سورية، وحافظ وزير العدل على الحد الأقصى المذكور وهو عشرة ملايين ليرة سورية.
ورأى الأحمد أن النظام المذكور لم يلحظ حالة الدعاوى التي لم يتم تحصيل أموال فيها وإنما قد يكون المصرف مدعى عليه فيها، وترد الدعاوى في مواجهته، وأنه يجب أن يكون لهذه الحالة نص خاص يشابه المادة ٦ فقرة د والذي جاء فيها «في حال تملك المصرف للعقار المطروح للبيع بالمزاد العلني يمنح المحامي مكافأة تشجيعية».
وحسب مسودة مشروع القرار المرسل من وزارة المالية، يشترط في المحامي المتعاقد معه ألا تقل مدة ممارسته للمهنة كأستاذ عن اثنتي عشرة سنة لمحامي الدعاوى و٥ سنوات لمحامي قضايا التنفيذ، وأن يتم التعاقد مع المحامين بقرار من المصارف بناء على طلب منها.
وينص المشروع على أنه في حال قيام المتعامل بتسديد كامل المديونية المطالب بها بالملف التنفيذي بعد إعلان البيع بالمزاد العلني وقبل إتمام إجراءاته، فيستحق المحامي بموافقة مجلس إدارة المصرف المعني نسبة ١ بالمئة من المبلغ المحصل على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح للمحامي ٥٠٠ ألف ليرة سورية.
وفي حال تملك المصرف العقار المطروح للبيع بالمزاد العلني يمنح المحامي مكافأة تشجيعية وفق أحكام المادة ٧ من القرار ولا يستحق أي نسبة من مبلغ المديونية المطلوب بموجب الملف التنفيذي عند قيام المتعامل المتعثر بإجراء تسوية مع المصرف.
ويجوز أن يمنح المحامي مكافآت تشجيعية وبحد أقصى لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مقدار أتعابه السنوية في أحوال خاصة يعود تقديرها لإدارة المصرف في نهاية العام وبعد موافقة مجلس إدارته.
وبين القرار أن المحامي يتقاضى قيمة الرسوم والنفقات القضائية التي يسددها المصرف ويقيدها على حساب المتعامل، ويعتبر المحامي مسؤولاً عن أي خطأ أو تقصير يقع في متابعة ما يكلف به من المصرف من دعاوى وملفات تنفيذية واستشارية قانونية.

مرعي لـ«الوطن»: البحث عن الشركات المؤهلة للإدراج في بورصة دمشق خلال العام القادم

هيئة الأوراق والأسواق المالية بانتظار رد الحكومة لتأسيس سوق السندات

علي محمود سليمان

بيّن رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية عبد الرحمن مرعي أن الدراسة النهائية لسوق السندات قد رفعت إلى رئاسة مجلس الوزراء، وتم تحويلها من مجلس الوزراء إلى مصرف سورية المركزي ووزارة المالية وسوق دمشق للأوراق المالية، لتبيان رأيهم في الدراسة ووضع المقترحات، إضافة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لكونها الجهة المشرفة على دائرة الشركات.
وأوضح في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هيئة الأوراق والأسواق المالية بانتظار الردود من الجهات المذكورة إلى رئاسة مجلس الوزراء، ليتم دراستها من الحكومة التي ستأخذ بكل الآراء إضافة إلى رأي هيئة الأوراق والأسواق المالية المعنية كجهة لتنسيق وربط ما بين آراء جميع الجهات، لافتاً إلى أنه لا يمكن تحديد سقف زمني لموعد إطلاق سوق السندات لأن هناك متغيرات كثيرة يمكن أن يكون لها تأثير في تحديد موعد تأسيس السوق، وأشار إلى أن الهدف من تأسيس سوق السندات هو إيجاد قنوات استثمار وطنية للفوائض المالية لدى النقابات المهنية وصناديق المعاشات وحتى لدى المصارف الخاصة، مضيفاً إن الهيئة رأت ضرورة تفعيل ما ورد في قانون الشركات من أحقية الشركات في المساهمة في إصدار سندات للعموم.
ومن جانب آخر أكد مرعي أن هيئة الأوراق والأسواق المالية ستركز من خلال خطة عملها للعام القادم ٢٠١٦ على واقع الشركات المؤهلة لـلإدراج في سوق دمشق لـلأوراق المالية، وقد قامت الهيئة بتشكيل لجنة لدراسة أسباب عدم إدراج هذه الشركات وأسباب التعثر ووضع الحلول المناسبة لهذه الشركات وتحديد الجهة المعنية بإزالة العثرات سواء هيئة الأوراق المالية أو سوق دمشق للأوراق المالية.
وأشار مرعي إلى أن أداء سوق دمشق للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥ يعتبر جيداً من ناحية التقييم، على الرغم من الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال هذا العام، حيث انعكست هذه الظروف على عمل الشركات المدرجة في البورصة وبالتالي أثرت في التداول، ولذلك ستعمل هيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع سوق دمشق لـلأوراق المالية خلال العام القادم على إيجاد الحلول لجميع الصعوبات التي مرت بها بورصة دمشق لتنشيط التداول ورفع أسهم السوق، إضافة إلى استمرار العمل على المقترحات التي تتعلق بتعديل بعض مواد نظام الإدراج في البورصة، حيث قامت الهيئة بمراسلة السوق حول المقترحات، وقامت السوق بدراستها وإرسال الرد المتعلق بذلك وهو حالياً في طور الدراسة، حيث إن هذه التعديلات المقترحة تهدف إلى تفعيل عمليات الإدراج وإعادة الإدراج وعمليات التداول، وهي خطوة في تطوير آلية العمل في البورصة.
وفي سياق متصل أوضح مرعي أن الهيئة مستمرة مع مصرف سورية المركزي بدراسة إمكانية إدراج شركات الصرافة في السوق المالي من خلال لجنة مشتركة لدراسة النقاط المطلوب تطويرها ورفع المقترحات الخاصة بها.

الشام لصناعة السيراميك

تعلن إدارة شركة قباني وعاقل وشركاهم (الشام لصناعة السيراميك) المعرفة بالسجل التجاري رقم 2233 لعام 1994 عن رغبة الشركاء بتحويل هذه الشركة من شركة توصية بسيطة إلى شركة مساهمة وفقاً لما نصت عليه الفقرة (2) من المادة (212) من قانون الشركات رقم (29) لعام 2011.
فعلى السادة الشركاء في الشركة الحضور إلى الاجتماع في صالة الوفا الاستثمارية بالمنطقة الحرة وذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع في 2015/12/30 راجين عدم التخلف لأهمية الاجتماع.
جدول أعمال الجلسة:
1 - الاطلاع على تقرير المحاسب القانوني السيد محمد عبد اللطيف الصباغ المتضمن تقديراً لقيمة شركة التوصية وبياناً بموجوداتها ومطاليبها وأسماء دائني الشركة.
2 - اعتبار صافي موجودات الشركة هي حصة عينية في رأس مال الشركة المساهمة المطلوب التحول إليها.
3 - الموافقة على تحويل الشركة من شركة توصية إلى شركة مساهمة مغفلة خاصة.
4 - الاطلاع على مشروع النظام الأساسي للشركة المساهمة المطلوب التحول إليها.
5 - أي مستجدات أخرى بما في ذلك التداول بما يرغب أي من الشركاء في بحثه من خلال الجلسة، سائلين المولى التوفيق.

إدارة الشركة
بشار القباني عبد الفتاح العاقل

المركز المالي لشركة قباني وعاقل وشركاهم
(الشام لصناعة السيراميك التوصية)
كما هي بتاريخ التحويل إلى شركة مساهمة

الموجودات		
إجمالي	فرعي	البيان
932.435.543	الأصول الثابتة •	
	162.048.150	الأراضي
	182.288.330	البناء
	575.666.350	الآلات
	4.476.150	أثاث وتجهيزات مكتبية
	7.956.561	مشاريع تحت التنفيذ
	1	العدد والآلات (مستهلكة بالكامل)
	1	السيارات (مستهلكة بالكامل)
30.762.307	الأصول المتداولة	
	6.196.028	مواد مساعدة (بالقيمة الدفترية)
	24.551.279	ذمم مدينة (قابلة للتحصيل)
	15.000	الصندوق
963.197.850	إجمالي الموجودات	
المطاليب		
إجمالي	فرعي	البيان
151.530.513	أرصدة دائنة	
	91.093.624	بنك سورية والمهجر
	46.088.715	الدوائر المالية
	4.516.205	تأمينات اجتماعية
	9.831.969	موردون
11.667.337	مؤن اختيارية (مقتطعة من حقوق الملكية)	
800.000.000	حقوق الشركاء •	
	800.000	رأس المال
	799.200.000	دائنية الشركاء (بعد اقتطاع المؤن الاختيارية)
963.197.850	إجمالي المطاليب	

• الأصول الثابتة بصافي القيمة الدفترية بعد تنزيل الاهتلاكات.
• حقوق الشركاء تمثل صافي قيمة المقدمات العينية لشركة التوصية كمساهمة في رأسمال الشركة المساهمة/ تحت التأسيس.